

اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى تمديد عقود ايجار الاماكن المبنية غير السكنية

مادة وحيدة:

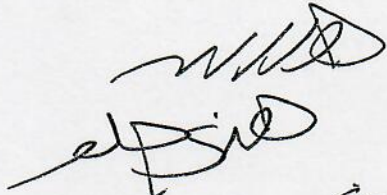
أولاً: يعدل نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٢ تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨ المعدل بالقانون رقم ١١١ تاريخ ٢٠١٨/١٢/٦ ليصبح على الشكل التالي:


لحين نفاذ قانون خاص ينظم علاقة المالك بالمستأجر في هذه العقود، تمتد عقود إيجار الأماكن غير السكنية المعقودة قبل ١٩٩٢/٧/٢٣ حتى تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١

خلال هذه المدة ترتبط بدلات الإيجار اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون وتزداد سنوياً بنسبة تعادل معدل التضخم السنوي وفقاً للمؤشر الرسمي الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي في السنة السابقة على أن لا تتجاوز الزيادة الخمسة بالمئة (٥%)

ثانياً: يعمل بهذا القانون اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١.

بيروت في ٢٠١٩/١٢/١٠

  
هاجيا بواكن

  
عبدالله تيمور

## الأسباب الموجبة

لما كان القانون الحالي للإيجارات وبعد تعديله بالقانون رقم ١١١ تاريخ ٦/١٢/٢٠١٨ قد مدد مفعول عقود إيجارات الأماكن غير السكنية المعقودة قبل تاريخ ٢٣/٧/١٩٩٢ حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٩.

ولما لم يتم انجاز قانون جديد ينظم العلاقة بين المتعاقدين بعد نهاية العام ٢٠١٩ ولما كانت المهلة الفاصلة حتى المهلة المذكورة لا يمكن انجاز القانون خلالها.

ولما كانت الأوضاع العامة في البلاد، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية منها التي تركت انعكاسات سيئة ودقيقة على المواطنين.

ولما كان الحفاظ على حالة الاستقرار وعدم الدخول في إشكاليات ترك أطراف هذه العقود هدف أساسي.

لذلك نتقدم باقتراح القانون المعجل المكرر المرفق الرامي إلى تمديد عقود إيجار الأماكن غير السكنية المعقودة قبل ٢٣/٧/١٩٩٢ راجين المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره

بيروت في ١٠/١٢/٢٠١٩



هادي ابراهيم

